

Document: EB 2009/98/INF.3
Date: 29 October 2009
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

**تنفيذ الدورة الثانية من برنامج التنمية
التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات
الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية**

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Andrea Serpagli

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2859

البريد الإلكتروني: a.serpagli@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تنفيذ الدورة الثانية من برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية

أولاً - المقدمة

- 1- المجلس التنفيذي مدعو للاطلاع على المعلومات التالية حول تنفيذ الدورة الثانية من برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية في سان تومي وبرينسيبي الممولة في إطار الآلية الإقراضية المرنة.
- 2- وافق المجلس التنفيذي على تأسيس إطار الآلية الإقراضية المرنة في دورته الرابعة والستين في سبتمبر/أيلول عام 1998. وتتمثل نقاط الاختلاف بين قرض ممنوح في إطار الآلية الإقراضية المرنة والقرض المعياري فيما يلي:
 - يحظى القرض بفترة سداد أطول للسماح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
 - يتميز بعملية تصميم مستمرة ومتغيرة من خلال تنفيذ دورات واضحة تمتد من ثلاث إلى أربع سنوات؛
 - تحديد شروط مسبقة معرفة بوضوح أو "محفزات" لتسهيل عملية الانتقال إلى الدورات اللاحقة.
- 3- تنص الفقرة 13 من تقرير إنشاء الآلية الإقراضية المرنة (EB 89/64/R.9/Rev.1) على ما يلي: "... ستقرر إدارة الصندوق المضي قدماً أو إلغاء أو تأجيل الدورات اللاحقة لكل قرض يمنح من الآلية الإقراضية المرنة وذلك قبل نهاية كل دورة. وستقوم الإدارة بإعلام المجلس بذلك. وستوضح الوثيقة المقدمة إلى المجلس الدروس المستفادة من الدورات التمهيديّة ومدى إدماج هذه الدروس في الدورات اللاحقة وتحقيق الأهداف المادية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأمد ومدى تحقيق الشروط المسبقة المنصوص عليها في اتفاقيات القروض."
- 4- يتمثل الهدف من الوثيقة الإعلامية الحالية في التبليغ عن التقدم المحرز في تحقيق محفزات الدورة الثانية لبرنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية. وتستند محتويات هذه الوثيقة إلى تقرير تقدير الدورة الثانية وتقرير بعثة تصميم الدورة الثالثة التي أُجريت في أبريل/نيسان 2009 ونُشر في سبتمبر/أيلول 2009.

ثانياً - الخلفية

- 5- وافق المجلس التنفيذي على برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية في أبريل/نيسان 2001 ودخل حيز النفاذ في 25 فبراير/شباط 2003. وتم تصميم البرنامج بحيث يضمن التزاماً طويل الأمد لسان تومي وبرينسيبي لا سيما في ضوء عملية الهيكلة

الريفية الملحوظة الجارية منذ إطلاق عملية إصلاح الأراضي في عام 1991. وتبلغ مدة القرض اثنتي عشرة سنة وينقسم إلى أربع دورات منفصلة مدة كل منها ثلاث سنوات. ومن المخطط أن تنتهي الدورة الثانية في 28 فبراير/شباط 2009 ويتوقف الانتقال إلى الدورة الثالثة على تحقيق عدد من المحفزات. وتم إجراء الاستعراض الداخلي للدورة الثانية للبرنامج في أبريل/نيسان 2009.

6- الهدف الكلي لبرنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية هو تحسين الظروف المعيشية والدخول للنساء والرجال في قطاع الحيازات الصغيرة الريفية ومصايد الأسماك الحرفية. ويتكون البرنامج من أربعة مكونات:

- **إعادة الهيكلة للقطاع الريفي.** تم تصميم هذا المكون من أجل: (أ) تقوية الجمعيات القاعدية؛ (ب) تطوير برنامج فعال لمحو الأمية الوظيفية للجمعيات القاعدية؛ (ج) تقوية المنظمات المهنية؛ (د) المساهمة في تنمية المجالس المحلية الريفية؛
- **تعزيز الخدمات المقدمة إلى القطاع الريفي.** يهدف هذا المكون إلى تأسيس خدمات للقطاع الريفي تتميز بالجدوى والاستدامة، وتتكامل مع تلك التي يقدمها المانحون الآخرون حالياً وتضم: (أ) تطوير الخدمات المالية اللامركزية؛ (ب) تقديم الخدمات الإرشادية (الزراعة، والإنتاج الحيواني الصغير والغابات)؛ (ج) تطوير نظام للإدارة التشاركية لموارد المصايد الساحلية؛
- **دعم الأنشطة الاقتصادية والابتكار.** هدف هذا المكون هو إزالة القيود التي يواجهها فقراء الريف نتيجة للأسواق الداخلية المشبعة. وتتم زيادة الوصول إلى الأسواق من خلال استراتيجيتين مختلفتين هما: (أ) استهداف الأسواق المناسبة في الخارج؛ (ب) تنويع أصناف المنتجات المتوفرة في الأسواق المحلية. ولتحقيق ذلك تم تصور مكونين فرعيين هما: (أ) اكتساب الأسواق الجديدة على المستويين المحلي والدولي؛ (ب) تمكين المجموعات المستهدفة للوصول إلى الأسواق الجديدة والاحتفاظ بحصة أكبر من المكاسب المتزايدة في الدخل الناتجة عن تنفيذ استراتيجيات السوق الجديدة.
- **إدارة البرنامج.** تم تصميم هذا المكون لمرافقة عملية إعادة هيكلة القطاع الريفي الجارية. وتتمثل الفكرة الأساسية في تمكين المجموعة المستهدفة من أخذ زمام شؤون تنميتها بشكل متزايد. وفي التطبيق ستتم ترجمة ذلك بتأسيس جمعية تتم من خلالها إقامة شراكة بين منظمات المزارعين وصيادي الأسماك والاتحادات والمنظمات غير الحكومية الموفرة للخدمات والممثلين الحكوميين. وابتداءً من الدورة الثالثة سيعهد بشكل متزايد بغالبية حق الاقتراع في هذه الجمعية إلى ممثلي مجموعات المزارعين وصيادي الأسماك. وستتولى هيئة تنفيذية مهام الإدارة اليومية للبرنامج.

ثالثاً - إنجازات البرنامج خلال الدورة الثانية

7- يعد برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية مبادرة تجريبية ابتكارية أنتج خلال سنواته الست الأولى من تنفيذه مجموعة من الدروس للصندوق وشركائه بالإضافة إلى بعض النتائج المثيرة للاهتمام. وتتمحور هذه بشكل أساسي حول تطوير نموذج للشراكة بين القطاع العام والخاص مساند للفقراء وقابل للتكرار ويهدف إلى تشجيع سلاسل القيمة والتجارة العادلة للكاكاو العضوي، وبشكل خاص دعم تأسيس وتعزيز التعاونية التصديرية المعنية التي

يمتلكها الأعضاء. وتم حالياً تقاسم المعرفة والتعلم والأثر الناتج عن البرنامج من خلال عدد من برامج الإذاعة والتلفزيون التي تم بثها على المستويين القطري والدولي.¹

8- بدأ صندوق البنية الأساسية المجتمعية المرتبط بالبرنامج عملياته خلال الدورة الثانية. ويعد مظهراً من مظاهر برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية جديراً بالاهتمام وجديداً على خارطة المؤسسة للبلد. بدأ صندوق البنية الأساسية المجتمعية تنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية الصغرى مثل: مشروعات الري الصغيرة في المجتمعات المنتجة للكاكاو، تحسين ممرات الوصول إلى السوق، ومرافق المياه/الصرف الصحي المجتمعية في المجتمعات الفقيرة للغاية. وتتلقى أكثر من نصف هذه المشروعات التمويل من موارد أخرى عدا قرض الصندوق. وخلال الدورتين الأولى والثانية استفاد 101 مجتمع محلي من البرنامج (83 على جزيرة سان تومي و18 على جزيرة برينسيبي)، أي الوصول بشكل مباشر إلى 3 708 أسرة (26 في المائة منها نترأسها النساء) مما يجعل المجموع الكلي حوالي 16 000 فرد.

9- فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك، قدم البرنامج الدعم إلى الآن إلى: (1) التجارة العادلة للكاكاو العضوي: 40 مجتمعاً محلياً، و29 جمعية مجتمعية للمنتجين، و1 400 أسرة، و3 200 هكتار من الأراضي الزراعية، و340 طناً تم تصديره من خلال تعاونية تصدير وتسويق الكاكاو العضوي؛ (2) التجارة العادلة للكاكاو: 11 جمعية مجتمعية للمنتجين، و750 منتجاً؛ (3) الفلفل والفانيليا: 29 مجتمعاً، و400 منتج؛ (4) مصايد الأسماك الحرفية: 500 صياد، و130 تاجراً (جميعهن نساء)، و8 أدوات للتحقق من كمية السمك المتوفرة أدت إلى زيادة رئيسية في كمية الأسماك المصادة؛ وتتداول تعاونية التسويق COPAFRESKO أكثر من 15 000 كغ من السمك الطازج كل عام.

رابعاً - الدروس المستفادة

10- أهمية نهج صندوق البنية الأساسية المجتمعية. استمر صندوق البنية الأساسية المجتمعية في إثبات قيمته كأداة ملائمة لتشجيع تحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للصندوق المتمثل في تعزيز منظمات فقراء الريف. ومن أجل تحقيق هدف كهذا تحتاج الاستجابة الملائمة - الملموسة والهيكلية والنوعية التي تستند إلى العملية - إلى الوقت الكافي والإدارة المرنة التي تسمح بها ترتيبات الآلية الإقراضية المرنة. وكانت المحفزات مفيدة في مجال تطوير التركيز الصحيح لعملية تحديد الأولويات وتنفيذ أنشطة البرنامج وسمحت للبرنامج بتوفير الدعم الملائم والمستمر إلى تعاونية التصدير، تعاونية تصدير وتسويق الكاكاو العضوي، وإلى منظمات المنتجين الأخرى التي تم تشجيعها في إطار برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية. وكانت الآلية الإقراضية المرنة ملائمة لتشجيع التعلم من خلال التجربة لا سيما فيما يتعلق بكيفية استخدام الشراكة بين القطاع الخاص والعام لرعاية تطوير سلاسل القيمة المساندة للفقراء. وعلى الرغم من أن إشراف الصندوق المباشر على المنح يوفر العديد من الفرص أكثر مما كان ممكناً في الماضي لتعديل الأهداف

¹ على سبيل المثال، البرنامج الذي بثته محطة CNN مؤخراً:

<http://edition.cnn.com/video/#/video/international/2009/04/20/wr.april.20.09.bk.b.cnn>

و/أو آليات التنفيذ للمشروعات والبرامج، تسمح الآلية الإقراضية المرنة بالمزيد من المرونة عند بداية مرحلة تصميم المشروع والبرنامج وخلالها، وبشكل خاص فيما يتعلق بعدم الحاجة إلى تحديد الأهداف الثانوية مسبقاً مثل تلك المتعلقة بالتنمية المؤسسية استناداً إلى النتائج المتوقعة لكل سنة من تنفيذ المشروع.

11- **الدروس الهامة الأخرى.** تعلم الصندوق وشركاؤه مجموعة من الدروس المثيرة للاهتمام الأخرى خلال الدورتين الأولى والثانية من تنفيذ برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية، وتتمحور غالبية هذه الدروس حول كيفية استخدام ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والخاص لتشجيع تحقيق مهمة الصندوق المتمثلة في الحد من الفقر المستدام. وتُظهر تجربة برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك بوضوح وجود جيل جديد اليوم من شركات القطاع الخاص التي تُبدي حماساً للدخول في علاقات تجارية تتميز بمزيد من الأخلاقية مع منتجي السلع التي تتخصص بها ("إيجاد مصادر" للسلع). وبدلاً من لعب دور المشتري الذي ينحصر اهتمامه في الشراء المباشر لهذه السلع، تفهم هذه الشركات أن تنمية السلع المساندة للفقراء وسلاسل القيمة تتطلب العديد من السنوات. وإذا حصلت على الدعم من التمويل العام فإنها تغدو قادرة ومستعدة على إلزام نفسها بمواكبة هذه العملية على مدى السنين حسب الضرورة. وتوفر ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والخاص الفرصة لها للقيام بذلك لا سيما أن أنشطة تنمية السلع وسلاسل القيمة لا بد أن تكون مدعومة إذا كانت ستعمل لصالح فقراء الريف. ويعد هذا الدعم مبرراً إذا كان من الواضح أنه يستخدم لتمويل المبادرات التي بطبيعتها تعد مبادرات تجريبية، وسيتم إلغاؤها تدريجياً وفقاً لبرنامج زمني شفاف قد تم الاتفاق عليه. وبالتالي يتم استخدام الموارد المالية العامة لدفع تكاليف الزمن الضروري لبناء قدرات الفقراء على التفاعل مع قوى السوق الدولية كجهات فاعلة مستقلة بالكامل بأسلوب مستدام. وتستجيب الشركات إلى طلب المستهلكين المتزايد على معلومات نظام تتبع السلع التي يشترونها وبإمكانها استغلال الفرصة لتسويق سمعتها كشركات تتمتع بالمسؤولية الاجتماعية.

12- ما يزال القطاع الفرعي لمصايد الأسماك الحرفية ذا أولوية للصندوق لأنه يعد مقرأً لبعض أفقر المجموعات السكانية في البلد. وتُظهر أيضاً تجربة برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية أنه على الرغم من المشاكل التي ما زالت تحق بالقطاع الفرعي وصعوبة تحقيق النتائج المنتظمة وجعلها مستدامة، إلا أن المداخلات البسيطة المقصورة على معالجة الصعوبات الحيوية قد يكون لها آثار هامة. وتتعلق إحدى الصعوبات المماثلة في زيادة كميات الأسماك المصيدة التي قد يكون بالإمكان تحقيقها بسهولة نسبية وذلك بنصب المزيد من أجهزة التحقق من كمية السمك المتوفرة.

خامساً - تحقيق محفزات الدورة الثانية

13- استنتج الاستعراض الداخلي للدورة أن أداء أهم المحفزات المحددة - الأثر على المجموعات المستهدفة - كان مرضياً ويسير بخطى حثيثة. وبشكل خاص تميز أداء منظمة المزارعين الرئيسية التي تم تأسيسها لتشجيع تصدير الكاكاو (تعاونية تصدير وتسويق الكاكاو العضوي) بأنه ممتاز. واستناداً إلى خلفية من

التاريخ الطويل والمتنوع للمحاولات الفاشلة في مجال تطوير التعاونيات تعد هذه النتيجة مثيرة للإعجاب إلى حد كبير. ويتم تشجيع منظمات المزارعين الأخرى تبعاً لنموذج تعاونية تصدير وتسويق الكاكاو العضوي. وقد أثبتت سلسلة القيمة للكاكاو العضوي أنها مستقلة تقنياً ومالياً. وفيما يتعلق بسلاسل القيمة الأخرى التي يدعمها البرنامج فقد تم تحقيق المحفز المرتبط بالفلفل وتم طرح نموذج واعد للشراكة بين القطاعين العام والخاص يضم المساعدة التقنية. وحققت سلسلة القيمة للفانيليا نتائج أقل إيجابية لأن المحصول يتأثر بمجموعة من الحشرات والأمراض التي ما زال من الصعب السيطرة عليها. وتمت حماية أفضل الأصناف المحلية ومضاعفتها وتحقيق هذا المحفز بشكل كامل. وتم تحسين دخول النساء بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة لتحسن منزلتهن الاجتماعية وزيادة مصاحبة في الوصول إلى رأس المال الاستثماري ومجموعة من الأنشطة المولدة للدخل تتميز بتنوع أكبر.

14- استغرق صندوق البنية الأساسية المجتمعية وقتاً أكبر مما هو متوقع لإطلاق عملياته التي بدأت في عام 2008. وآخذين ذلك بالحسبان، بالإمكان اعتبار أداء صندوق البنية الأساسية المجتمعية جيداً للغاية؛ فحوالي ثلثي مشروعاته للبنية الأساسية قد تم تمويلها من موارد أخرى غير الصندوق مما يوضح مرة أخرى الأثر المحفز لاستثمارات الصندوق. وقد تم تحقيق المحفز المرتبط بأداء أنشطة محور الأمية الوظيفية بشكل كامل وكذلك المحفز المرتبط بالإدارة المالية الملائمة من جانب صندوق البنية الأساسية المجتمعية ووحدة تنسيق البرنامج وتوزيع الموظفين المؤهلين. ونظراً للفقر المدقع الذي تعاني منه المجتمعات الريفية في البلد، وتم تحقيق المحفز المرتبط بمساهمة المستفيدين المحددة بـ 10 في المائة إلى مشروعات صندوق البنية الأساسية المجتمعية إلى درجة كبيرة ولكن اتضح أنه غير واقعي إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية ذات التكلفة الأكبر؛ وتمت مراجعة دليل الإجراءات للتفريق بين المساهمات المتوقعة بحسب نوع مشروع البنية الأساسية وإدخال المزيد من المرونة فيما يتعلق بهذه المساهمة.

15- بالإضافة إلى ذلك، أدت الخبرة التجريبية المستمدة من تأسيس مبادرة التجارة العادلة للكاكاو العضوي بالتعاون مع المشتري الأجنبي إلى توصل الصندوق وبرنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية إلى تفهم أكثر وضوحاً للأهداف والأرقام المستهدفة الواقعية فيما يتعلق بالإنتاج والصادرات وتوفير الخدمات على سبيل المثال؛ وبالتالي، من الواضح أن بعض محفزات الدورة الثانية كانت طموحة للغاية وغير واقعية وغير قابلة للتحقيق بدون إجراء تعديل على ترتيبات تنفيذ البرنامج. وقد عاق عدد من العوامل الأخرى التحقيق الكامل لجميع المحفزات، وهي: (1) ضعف القدرات الإدارية على المستوى القطري؛ (2) ضعف القدرات التنفيذية الكلية في القطاعين العام والخاص؛ (3) انعدام السياسات الكفيلة بدفع التخطيط المجتمعي وإنشاء البنية الأساسية والتشغيل والصيانة.

سادساً - الطريق إلى الأمام

16- على الرغم من عدم تحقيق المحفزات الحالية (من الدورة الثانية إلى الثالثة) بشكل كامل دائماً فمن غير المتوقع أن ينجح تمديد الدورة الثانية في هذا المجال. بدلاً من ذلك سيوفر الانتقال المباشر إلى الدورة

الثالثة مباشرة فرصة فريدة أيضاً لتنفيذ الأنشطة التي بدأت مؤخراً من خلال الاستراتيجيات الابتكارية والواعدة المستخدمة لتطوير سلسلة القيمة للكاكاو العضوي ولاستغلال الزخم الإيجابي الناتج عن الروابط العديدة المقامة مع المشغلين الخارجيين. وبتعديله بهذا الأسلوب من المتوقع أن يحقق البرنامج أهدافه الإنمائية الحالية وأن يكون قادراً على زيادة تعزيز العمل السليم الذي تم إنجازه حالياً فيما يتعلق بتطوير سلسلة القيمة وبشكل خاص في حالة الكاكاو. وفي الحقيقة، أثبتت محفزات الدورة الثانية أنها طموحة إلى درجة ما على الرغم من أنها مفيدة لتحفيز موظفي البرنامج للالتزام بشكل كامل بعملهم. وبعد أكثر من ست سنوات من التجربة المستمدة من التنفيذ أصبح من الممكن الآن قياس ما يمكن تحقيقه بشكل دقيق من خلال برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية خلال الجزء المتبقي من حياة البرنامج. وسيُساهم الإشراف المباشر للصندوق في ضمان رصد الأهداف المحددة الجديدة بشكل منظم والعمل عليها كما هو ضروري. بالإضافة إلى ذلك، يعد التوجه الجديد نحو توسيع نطاق النموذج المثبت للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير سلسلة القيمة جاء في الوقت المناسب لأن الحكومة تود أيضاً عرض برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية على اعتباره نموذجاً قابلاً للتكرار على المستوى الوطني وكذلك من أجل سلاسل القيمة التي لا يتعامل معها البرنامج حالياً.

17- **الطريق إلى الأمام وتعديلاته.** يجري تنفيذ البرنامج حالياً بالسرعة القصوى مع إطلاق عدد من الأنشطة التجريبية الواعدة للغاية أو التي على وشك البداية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع Cafédirect UK (كاكاو)، و Hom&Ter/Agrisud (الفلفل/البهارات)، و Malongo (بن). وتعد المحافظة على هذا الزخم في غاية الأهمية. وقد تم تحقيق عدد من "الإنجازات السريعة" للاستجابة للنواقص المذكورة في إطار الدورة الثانية المتعلقة بتنظيم وإدارة البرنامج والتي قُيّدت كفاءته. ولن تؤثر أي من التغييرات المقترحة على الهدف الإنمائي والتركيز الأساسي للبرنامج اللذين بقيا على ما هما عليه وما زال يعدان في درجة من الأهمية وواضحين.

18- من المقترح أن تكون الدورة الثالثة هي الدورة الأخيرة لبرنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية وبالتالي دمج الدورتين الثالثة والرابعة في دورة واحدة. وبينما من المتوقع توسيع نطاق المداخلات الأساسية للبرنامج والاستثمارات المرتبطة بها خلال السنوات الأربع القادمة، ستنتهي هذه المداخلة من خلال مرحلة خروج تمتد لمدة سنتين تهدف إلى الاستمرار في بناء الاستدامة من خلال تعزيز منظمات المنتجين التي تُدير سلاسل القيمة المستهدفة. ومن أجل تركيز العمل الأساسي لبرنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية على تلك الأنشطة التي أثبتت فعاليتها، تمت مراجعة الهيكل التنظيمي والتركيبية المؤسسية قليلاً لضمان حصول أنشطة تطوير سلسلة القيمة على الموقع المركزي بشكل أكبر. ومن حيث التنفيذ، سيعني ذلك ما يلي:

- إعادة تركيز الأنشطة من خلال ثلاثة مكونات (بدلاً عن أربعة) منظمة حول التنمية الاقتصادية المساندة للفقراء، والتمويل، والإجراءات الداعمة، والإدارة. وقد تمت إعادة ترتيب هذه المكونات على النحو التالي:

المكون 1: الأنشطة الاقتصادية/تطوير سلسلة القيمة (بما في ذلك خمسة مكونات فرعية مع خمسة رؤساء لسلاسل القيمة أحدهم مفوض من المنظمة غير الحكومية MARAPA (البحر والبيئة ومصايد الأسماك الحرفية) لمصايد الأسماك بالإضافة إلى فريق من الموظفين التقنيين لكل سلسلة قيمة؛

المكون 2: صندوق البنية الأساسية المجتمعية (بما في ذلك الإدارة): ستكون هناك نافذتان منفصلتان (إحدهما في إطار برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية ستساعد في تمويل البنية الأساسية الإنتاجية مثل الطرق الريفية والري والإنتاج وأجهزة التجفيف، والثانية ستكون مفتوحة للمانحين الآخرين لتمويل البنية الأساسية الاجتماعية والابتكارية وبشكل خاص المصادر البديلة للطاقة)؛

المكون 3: الإجراءات الداعمة والإدارة وتضم مكونين فرعيين: (1) دعم الاتحاد الوطني للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة ومحو الأمية الوظيفية المستهدفة؛ (2) إدارة البرنامج - الإدارة والتنسيق، والمعلومات والاتصالات، والإدارة والإدارة المالية، والرصد والتقييم. وستتسلم وحدة الرصد والتقييم ضمن وحدة تنسيق البرنامج مسؤوليات الرصد والتقييم أيضاً لعمل صندوق البنية الأساسية المجتمعية؛ وسيتم دمج فريق الرصد والتقييم وإلغاء منصب مسؤول الرصد والتقييم ضمن صندوق البنية الأساسية المجتمعية. وبشكل مشابه، سيصبح محاسب صندوق البنية الأساسية المجتمعية جزءاً من وحدة الإدارة المالية لوحدة تنسيق البرنامج. وبما أن صندوق البنية الأساسية المجتمعية هو بمثابة آلية تهدف إلى استمرار التشغيل حتى بعد إغلاق البرنامج، فلا بد من حماية استقلالته الإدارية والمالية؛ وبالتالي من المقترح أن يعالج محاسب صندوق البنية الأساسية المجتمعية فقط الأنشطة المرتبطة بصندوق البنية الأساسية المجتمعية. وقد تمت مراجعة تعريف مهام العمل وفقاً لذلك؛

- تقوية وظيفة التنسيق لوحدة تنسيق البرنامج (يصبح مدير صندوق البنية الأساسية المجتمعية مساعد منسق وحدة تنسيق البرنامج ويقوم بتنسيق عملياته بما في ذلك العمل مع رؤساء سلسلة القيمة)؛
- تأسيس لجنة توجيه ورصد بمشاركة الوزارات الشريكة من بين الجهات الأخرى لإقامة الروابط مع السياسات الوطنية والآليات البرمجة.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

19- وافق المجلس التنفيذي على القرض المقدم إلى برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية في عام 2001 لتمويله من الآلية الإقراضية المرنة. ومنذ ذلك الحين عمل البرنامج ببطء وثبات نحو تحقيق النتائج الملحوظة في بعض المجالات المستهدفة (تنظيم سلسلة الكاكو العضوي، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع المشتريين الأجانب، والتنظيم المجتمعي للمستفيدين المستهدفين).

20- تعتزم حكومة سان تومي وبرينسيبي استخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص التجريبية المقامة إلى الآن التي نفذها برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية (بشكل خاص في بعض سلاسل القيمة المستهدفة) كنموذج لتطوير سلاسل القيمة الزراعية في جميع أرجاء البلد. ومن أجل المحافظة على الزخم الإيجابي الذي يتمتع به حالياً برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية واستغلال جميع الدروس المستفادة خلال الدوريتين الماضيتين، وبشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم وإدارة البرنامج، من المقترح أن يقوم البرنامج بما يلي: (1) زيادة توسيع نطاق تنفيذ المداخلات الأساسية والاستثمارات المرتبطة بها في مجالات العمل التي أثبتت نجاحها واستدامتها؛ (2) إجراء مراجعة بسيطة للهيكل التنظيمي والتركيبية المؤسسية من أجل ضمان حصول أنشطة تطوير سلسلة القيمة على الموقع المركزي بشكل أكبر؛ (3) دمج الدوريتين الثالثة والرابعة في دورة واحدة (الدورة الثالثة) بحيث تنقسم إلى مرحلة تنفيذ أولى لمدة أربع سنوات ومرحلة خروج نهائية لمدة سنتين.

21- **تعديل اتفاقية القرض.** لقد تم تعديل اتفاقية القرض وفقاً لذلك بحيث أصبحت سارية المفعول بأثر رجعي منذ تاريخ 1 مايو/أيار 2009.

